

ذ. عزيز نداعلي وحميد

باحث في الدراسات القانونية والقضائية

المسطرة الغيابية.. وإشكالاتها العملية

- المسطرة الغيابية في قانون المسطرة الجنائية.
- ماذا عن ضمانات المحاكمة العادلة أثناء إجراء المسطرة الغيابية؟
- إجراءات مسطرة التخلف عن الحضور في مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية
- الطبيعة القانونية لمالية التعاضدية والعمل القضائي

تقديم

الأستاذ محمد بنجيلالي

رئيس المحكمة الابتدائية بالقنيطرة

2023



الفهرس

5.....	تقديم
7.....	مقدمة
15.....	الفصل الأول: الإجراءات القانونية لضمانات المحاكمة العادلة
15.....	المبحث الأول: أهم الضمانات القانونية وتجاربها على مستوى الممارسة العملية
15.....	المطلب الأول: المعايير الدولية لضمانات المحاكمة العادلة
16.....	أولا: الاعلان العالمي لحقوق الانسان
16.....	ثانيا: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
16.....	ثالثا: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
17.....	رابعا: مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية
17.....	خامسا: مبادئ أساسية بشأن دور المحامين
18.....	المطلب الثاني: ضمانات المحاكمة العادلة في التشريع الوطني
18.....	أولا: قرينة البراءة
18.....	ثانيا: ضرورة الاستعانة ب مترجم
18.....	ثالثا: الحق في الدفاع
19.....	رابعا: البت في القضايا الجنائية في أجل معقول
19.....	خامسا: مبدأ العلنية
19.....	سادسا: مبدأ الشفوية
19.....	سابعا: الاستدعاء وحضور المتهمين
20.....	المبحث الثاني: المسطرة الحضورية والمسطرة الغيابية
20.....	المطلب الأول: المسطرة الحضورية

- 20.....الفقرة الأولى: تأكيد ضمانات الحضور
- 22.....الفقرة الثانية: الحق في الدفاع
- 22.....الفقرة الثالثة: الاستعانة بترجمان
- 23.....الفقرة الرابعة: الاستماع إلى الشهود
- 23.....الفقرة الخامسة: علنية الجلسات
- 23.....الفقرة السادسة: النطق بالقرار وإشعار المتهم بأجل الطعن
- 24.....المطلب الثاني: المسطرة الغيابية
- 24.....الفقرة الأولى: الأمر بإجراء المسطرة الغيابية
- 24.....الفقرة الثانية: اعتبار المتهم المتخلف عن الحضور عاص للقانون
- 25.....الفقرة الثالثة: تعليق ونشر الأمر بإجراء المسطرة الغيابية
- 25.....الفقرة الرابعة: عقل ممتلكات المحكوم غيابيا
- 26.....الفقرة الخامسة: لإذاعة الأمر بالنشرة القضائية
- 27.....الفصل الثاني: تشخيص وضعية المسطرة الغيابية ورهانات المشروع
المبحث الأول: تشخيص أهم الإشكاليات التي تعيق إجراءات المسطرة
الغيابية
- 29.....المطلب الأول: خرق إجراءات المسطرة الغيابية لمبدأ السرية
- 30.....الفقرة الأولى: الأصل علنية الجلسات
- 30.....الفقرة الثانية: الاستثناء، سرية جلسة محاكمة الأحداث
- 31.....الفقرة الثالثة: خرق المسطرة الغيابية لمبدأ السرية
- 32.....المطلب الثاني: الإشكالات المتعلقة بإجراءات المسطرة الغيابية
- 32.....الفقرة الأولى: الإشكال المرتبط بالأمد الزمني
- الفقرة الثانية: الإشكال المرتبط بتطبيق المسطرة الغيابية أمام غرفة الجنايات
الاستئنافية.
- 33.....
- 35.....الفقرة الثالثة: الإشكال المرتبطة بتوصيف القرار
- 37.....الفقرة الرابعة: الإشكال المرتبط بالبت في وضعية المحكوم عليه غيابيا

38.....	الفقرة الخامسة: الوضعية القانونية للمطالب بالحق المدني في القرار الغيابي
40.....	الفقرة السادسة: الإشكال المتعلق بتبليغ القرار الغيابي
41.....	المبحث الثاني: رهانات مشروع قانون المسطرة الجنائية
41.....	المطلب الأول: مستجدات مسطرة التخلف عن حضور المحاكمة الجنائية
41.....	الفقرة الأولى: مسطرة التخلف عن الحضور بدل المسطرة الغيابية
42.....	الفقرة الثانية: العدول عن اعتبار المتهم عاص للقانون
42.....	الفقرة الثالثة: جواز وقف المتهم عن مزاولة الحقوق المدنية وعقل أملاكه
43.....	الفقرة الرابعة: العدول عن النشرة القضائية والاستغناء عن التقييد الزمني
44.....	الفقرة الخامسة: سقوط القرار الغيابي، والحق في الاستظهار
45.....	الفقرة السادسة: الغموض الذي يلف إجراءات التعليق
45.....	الفقرة السابعة: استحضار الاجتهاد القضائي لتجاوز الفراغ التشريعي
47.....	المطلب الثاني: دور النيابة العامة في تنفيذ مسطرة التخلف عن الحضور
47.....	الفقرة الأولى: تغييب مؤسسة الرئيس الأول
47.....	الفقرة الثانية: تنفيذ الأمر بإلقاء القبض وعقل ممتلكات المحكوم غيابيا
48.....	الفقرة الثالثة: الطعن في القرار الغيابي
48.....	الفقرة الرابعة: مسعى النيابة العامة إلى نشر ملخص القرار الغيابي
50.....	خاتمة
	ملحق بقرارات لمحكمة الاستئناف بالرباط ومحكمة النقض تهم المسطرة
53.....	الغيابية
81.....	وثائق إجراءات المسطرة الغيابية
85.....	تعليق على قرارات محكمة النقض
115.....	مقالات قانونية (سبق نشرها في مواقع إلكترونية)
117.....	(1) كاميرات المراقبة بالمحاكم بين المقاربة الحقوقية والمقاربة الأمنية
123.....	(2) الطبيعة القانونية لمؤسسات التعاضد والعمل القضائي
141.....	الفهرس



إن غياب المتهم عن أطوار المحاكمة أمام غرفة الجنح يستدعي اعتماد مسطرة القيم في حقه ومحاكمته غيابيا، ويمكنه سلوك طريق الطعن بالتعرض عن الحكم الغيابي، لكن غياب المتهم عن أطوار المحاكمة أمام غرفة الجنايات، يستند رئيس الغرفة على إجراءات المسطرة الغيابية في حقه والإشارة في الأمر إلى إلقاء القبض عليه، من هنا تتجلى خطورة المسطرة، بالإضافة إلى مراسلة عدد من الجهات وما يترتب عن ذلك من توقف التمتع بالحقوق المدنية وحجز الممتلكات.

إن تناول المؤلف للمسطرة الغيابية وإشكالاتها من خلال مقارنة النصوص القانونية المؤطرة لها والعمل القضائي، والوقوف على بعض الإشكالات التي تعترض المسطرة الغيابية وعدم تقدير المتهم المتخلف عن أطوار المحاكمة الجنائية لخطورتها، مما استدعاه (المؤلف) الوقوف عليها وإعطاء وجهة نظره بخصوصها.

كما أن المؤلف لم يفته الإشارة من خلال مقارنة إجراءات المسطرة الغيابية في قانون المسطرة الجنائية مع مسطرة التخلف عن الحضور في مشروع قانون المسطرة الجنائية وإبداء مجموعة من الملاحظات القانونية الدقيقة.

